

التغيرات في أسعار النفط وأثرها على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي

نجم الدين الفاهم صقر
كلية الهندسة التقنية، قسم المواد العامة، جنزور- ليبيا

سامي عمر علي ساسي
الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس - ليبيا

DOI: <https://doi.org/10.65540/iar.v30i2.1519>

الملخص

استهدفت الدراسة اختبار وجود تأثير للتغيرات في أسعار النفط على المستوى العام للأسعار المحلية، وتفسير طبيعة هذا التأثير خاصة في ظل التصاعد الذي عرفته الأسعار المحلية في الأعوام الأخيرة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي لمراجعة واستقراء ما جاء في الدراسات والأبحاث السابقة واستخلاص النتائج منها، كما استخدم الأسلوب الكمي، عبر توظيف اختبارات وأساليب قياسية حديثة، تمثلت في اختبارات جذر الوحدة، والانحدار الذاتي ذي الفترات الزمنية الموزعة، واختبارات قياس دقة نموذج الدراسة المُقدَّر. وقد خلُصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: أن مستوى الأسعار المحلية تتأثر عكسيا بالتغيرات التي تحدث في سلوك أسعار النفط في الأجل القصير، غير أن هذا التأثير يختفي على المدى البعيد، بالمقابل تتأثر طرديا بالتغيرات التي تحدث في سلوك معدل النمو بالسيولة النقدية على المدى البعيد فقط.

استلمت الورقة بتاريخ 2026/5/10
وقبلت بتاريخ 2026/07/09
ونشرت بتاريخ 2026/07/11

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الأسعار المحلية، الاقتصاد الليبي، اختبارات جذر الوحدة.

1. مقدمة

إن ظاهرة ارتفاع أسعار النفط مع التضخم في آن واحد، لم تكن وليدة اليوم، بل شهدت محطات اقتصادية عديدة، وشكلت تحديات لصناع السياسات ومتخذي القرارات، إذ شهدت اقتصادات العالم خلال السبعينيات من القرن الفائت ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم، تلاه ارتفاع سريع في أسعار النفط بالأسواق الدولية، في المقابل لوحظ أنه خلال فترة ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي أن الانخفاض في معدلات التضخم ارتبط بانخفاض في أسعار النفط، إلا أن ارتفاع أسعار النفط في العقد الأول من الألفية الثانية، تبعه معدلات تضخم أقل في عدة بلدان مقارنة بالارتفاع الذي حدث في مستوى أسعار النفط ومعدل التضخم خلال فترة السبعينيات من القرن المنصرم (السيد، 2020).

وقد ترتب عن انخفاض أسعار النفط تراجع في حصيلة النقد الأجنبي لبعض دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط المنتجة للنفط، ومع ذلك ارتفعت معدلات التضخم فيها، ويعزى ذلك إلى تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية في هذه الدول لاسيما الغذائية منها، وفي هذا الوضع تابعت أسعار السلع والخدمات الزيادة رغم تراجع أسعار النفط، بينما خلال فترات ارتفاع أسعار النفط لم يحدث تراجع في أسعار السلع والخدمات، فعندما ارتفعت أسعار النفط في عام 2008 أظهرت معدلات التضخم استجابة موجبة أكثر وضوحا في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بانخفاضها في عام 2006، حيث بلغ معدل التضخم في ليبيا نحو 10.4% عام 2008 مقارنة بنحو 1.5% في عام 2006، بينما ارتفعت معدلات التضخم في النصف الثاني من عام 2014 وتراجعت أسعار النفط من 115 دولارا إلى 57 دولارا، في حين ترتب عن انخفاض سعر النفط في عام 2015 إلى 47 دولارا ارتفاع في معدلات التضخم ببعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وانخفض في بعضها الآخر (Bala & Chin, 2018)، حيث سجلت معدلات التضخم في ليبيا على سبيل المثال لا الحصر نحو 9.8% عام 2015 ليصل إلى نحو 26% عام 2017. أما في الثلاث سنوات الأولى من العقد الثالث للألفية الثانية، فقد رافق ارتفاع أسعار النفط ارتفاع في معدلات التضخم على مستوى العالم وإن كان بدرجات متفاوتة بين دولة وأخرى، ولم تنجو من هذه الظاهرة حتى الدول المتقدمة، التي كانت مركزا لهذه الأزمة، إذ عمق ارتفاع أسعار النفط في ظل جائحة كورونا من زيادة التكاليف التي تعاني بدورها من مشاكل في سلسلة الامداد وارتفاع كلفة الشحن والتفريغ، والتأمين، مما انعكس على تكاليف المنتجات تامة الصنع التي ارتفعت أسعارها في الدول المتقدمة، لتنتقل عدوها إلى الدول المستوردة وتلامس كافة المواد الأولية والتامة (كمال، 2022)، غير أن التضخم سجل هبوطا أسرع من المتوقع خلال عام 2023 في معظم الاقتصادات، ويعزى ذلك التراجع إلى بدء تلاش صدمات أسعار النفط (مصرف ليبيا المركزي، 2023). والتي من بينها ليبيا التي شهدت فيها معدلات التضخم انخفاضا ملحوظا خلال عام 2024، لتصل إلى 2.4% مقابل 4.6% عام 2022.

1.1. مشكلة الدراسة

غدت التغيرات السعريّة للنفط تمارس دور المتحكم في كافة المؤشرات الاقتصادية، ولها دورا بارزا في زعزعة الاستقرار الاقتصادي لدى معظم الدول المصدرة والمستوردة له، حيث يعد النفط مدخلا رئيسا لإنتاج عدد واسع من السلع، وبالتالي فإن ارتفاع أسعاره سيتدفع باتجاه تصاعد كلفة ذاك الإنتاج، وأسعار عموم السلع الأساسية، مع الإشارة إلى أن تلك التذبذبات تتفاوت حدتها بين دولة وأخرى وفقا لظروف وطبيعة اقتصاد كل دولة، فبينما يعد النفط عاملا أساسيا لكلفة الإنتاج في الدولة المستوردة له، يعد مصدرا أساسيا للإيرادات الحكومية في الدول المصدرة له (الزهراني، 2022).

وعلى إثر ما جاء أعلاه فإن التغيرات في أسعار النفط تمارس دورا مهما في الاقتصاد الليبي، حيث تعد الصناعة النفطية فيه من الركائز الرئيسة التي يقوم عليها، باعتباره مؤردا لهذه السلعة ومصدرا أساسيا لإيراداته، إذ شكل النفط ما نسبته 62% من ناتجه المحلي الإجمالي نهاية عام 2023، وهيمنة الإيرادات النفطية في نفس العام على النسبة الأكبر من إيراداته العامة إذ بلغت نحو 96.3% من هيكل هذه الأخيرة، كما شكلت الصادرات النفطية أكثر من 95% من إجمالي صادراته (مصرف ليبيا المركزي، 2023).

وبما أن الاقتصاد الليبي ليس بمعزل عن باقي اقتصادات العالم، فهو الآخر يعاني من ارتفاع في المستوى العام للأسعار المحلية -لا سيما- في العشرية الأخيرة، حيث بلغت معدلات التضخم في بعض هذه السنوات خاتمة العشرات، في وقت ارتفعت فيه أسعار النفط، وبالتالي يمكن بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: ما أثر التغيرات السعرية للنفط على المستوى العام للأسعار المحلية في الاقتصاد الليبي؟

2.1. هدف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى:

- اختبار وجود تأثير للتغيرات في أسعار النفط على المستوى العام للأسعار المحلية.
- تفسير طبيعة التأثيرات خاصة في ظل المسار التصاعدي التي تشهدها الأسعار المحلية في الأعوام الأخيرة، مع وجود حاجة ماسة لتقليص مستوياتها التصاعدية تقاديا لتداعياتها وانعكاساتها السلبية التي باتت تهدد الاستقرار الاقتصادي للدولة.

3.1. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

- أهمية موضوع ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي، لاسيما بعد ملامسة مستوياتها خاتمة العشرات في بعض سنوات العقد الثانية من الألفية الثانية.
- كونها تناقش مسألة على قدر كبير من الأهمية باعتباره قضية محورية في الأدب الاقتصادي لا تزال مثار جدل ومحل نقاش.
- إن تحرر طبيعة التغيرات التي يمكن أن تؤثر بها أسعار النفط على مستويات الأسعار المحلية، من شأنها أن تعمل على تحسين الرؤى لدى صناع ومتخذي القرار الاقتصادي عن كيفية تأثير هذه التغيرات، مما يساعد على تفادي تداعياتها السلبية.

4.1. فرضية الدراسة:

تستند الدراسة إلى فرضية تتلخص فحواها في: من المتوقع أن يستجيب المستوى العام للأسعار المحلية طرديا للتغيرات التي تحدث في سلوك أسعار النفط.

5.1. حدود الدراسة:

-تمثل الحدود المكانية في الاقتصاد الليبي.

-تمثل الحدود الزمنية في الفترة الزمنية الممتدة من عام 1980-2025.

6.1. منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي لمراجعة واستقراء ما جاء في الدراسات والأبحاث السابقة واستخلاص النتائج منها، كما اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الكمي، وذلك عبر توظيف أدوات القياس الاقتصادي الحديثة المتمثلة في: اختبارات جذور الوحدة "Unit Root Tests"، وأسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة "Autoregressive Distributed Lag" المعروف بأسلوب "ARDL"، علاوة على اختبارات قياس وفحص دقة النموذج المقدر "Residuals Diagnostic Tests".

2. الدراسات السابقة:

اهتمت دراسات عدة بالبحث والتحقق عن طبيعة العلاقة التي تربط بين أسعار النفط ومعدلات التضخم في حالات دول مختلفة، حيث لم تقتصر تلك الدراسات على دراسة الدول المستوردة للنفط فحسب، بل شملت أيضا حتى الدول المنتجة والمصدرة له، ومن بين الدراسات التي غطت دول مستوردة للنفط، دراسة (Trang,et.al,2017) سعت لإجراء تحليل تأثير أسعار النفط على عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي في فيتنام بما في ذلك معدل التضخم خلال الفترة 2000-2015، حيث بينت نتائجها أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم على المدى الطويل والقصير. وتوصلت إلى النتيجة ذاتها دراسة أعدت على باكستان خلال الفترة 1984-2015، حيث وجدت علاقة موجبة قوية بين أسعار النفط والتضخم، لاسيما مع استمرار ارتفاع أسعار النفط، وأن أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على أسعار السلع والخدمات المرتبطة بالطاقة، كوقود المنازل ووقود السيارات والكهرباء، على المدى القصير والطويل (Malik,2016)، وهو ما أفرت به أيضا دراسة أجريت على تركيا بهدف تحليل آثار استيراد تركيا للنفط على معدلات التضخم وغطت الفترة من يناير 1998 إلى أبريل 2013، حيث أفادت نتائجها بأن لأسعار النفط تأثيرا تضخيميا بباعث تأثيرها على تكاليف الإنتاج على المدى القصير والطويل (Kargi,2014)، وخلصت أيضا إلى نتائج مشابهة دراسة على الهند حاولت تسليط الضوء على التداعيات الخطيرة التي تواجهها الاقتصادات المستوردة للنفط، باستخدام أساليب إحصائية على بيانات امتدت من 2008-2023 حيث أفصحت نتائجها عن وجود علاقة إيجابية قوية بين أسعار النفط والتضخم، وأن التغيرات في أسعار النفط الخام تفسر نسبة كبيرة من التغيرات في معدلات التضخم، فإذا تغيرت قيمة متغير متوسط سعر النفط الخام بمقدار وحدة واحدة، تتغير قيمة متغير معدل التضخم بمقدار 0.06% (Nigam,2025)، كذلك برهنت نتائج دراسة على الاقتصاد الأردني بأن ارتفاع أسعار النفط لها تأثير إيجابي على أسعار المستهلك في الأجل الطويل وأن معدل التضخم سيرتفع بنسبة 0.28% في الأردن لكل زيادة بنسبة 1% في أسعار النفط (Almajali, 2020). ولم تعترض عما توصلت إليه الدراسات الأنف ذكرها، دراسة أعدت على ماليزيا، حيث أظهرت نتائجها بأن كل زيادة قدرها دولار أمريكي واحد في أسعار خام برنت ترتب عنها زيادة في مؤشر أسعار المستهلك بمقدار 0.03 (Majuca,2000)، وهو ما لاحظته أيضا دراسة على مصر باستخدام سلسلة زمنية للفترة 2010-2025، حيث أشارت نتائجها إلى وجود علاقة طردية في الأجل الطويل، بين أسعار النفط والتضخم وأن ارتفاع أسعار النفط تمارس تأثيرا مستمرا على أسعار المستهلك عبر قنوات سعر الصرف وتكاليف الإنتاج والنقل والطاقة، إلا أن هذا الأثر كان أقل وضوحا في الأجل القصير، وربما يكون ذلك يعود إلى مرونة السوق المحلية واستجابة السياسة المالية والنقدية، وهو ما يدل على أن الاقتصاد بوسعه استيعاب جزء من الصدمات النفطية المؤقتة (البهوش، 2025)، في حين لوحنت نتائج دراسة أعدت على الاقتصاد التونسي باستخدام سلسلة زمنية امتدت من عام 1985 حتى عام 2024، إلى غياب العلاقة في الأجل الطويل بين أسعار النفط والتضخم، مما يوحي بأن سياسات الدعم تحمي المستهلك التونسي بشكل فعال من صدمات أسعار النفط العالمية، ومع ذلك تسببت زيادات أسعار النفط في ارتفاعات مؤقتة في التضخم، بينما كان لأسعار الغاز الطبيعي تأثير مثير (Zaghdoudim2025). وعززت جزئيا هذه النتيجة، دراسة على الاقتصاد المصري، التي أسفرت نتائجها عن عدم وجود علاقة بين أسعار النفط العالمية ومعدل التضخم في الأجل الطويل، وعلاقة طردية ضعيفة في الأجل القصير (البهوش، 2025). كما أفادت دراسة على الأردن بأن معدل التضخم في الاقتصاد الأردني لم يتأثر كثيرا بتقلبات أسعار النفط، إلا بعد الأزمة العالمية في العلاقة بين ارتفاع أسعار النفط والتضخم، ولعل ذلك يرجع إلى التغير في بيئة الاستثمارات المحلية والدولية (AL-Eitan & AL-Zeaud,2017).

أما بالنسبة للدول المنتجة للنفط، فقد كانت هي الأخرى محل اهتمام لهذا النوع من الدراسات، ومن هذه الدراسات، دراسة أعدت على أندريجان والتي أفادت نتائجها بأن سعر النفط يعد عاملا حاسما في تحديد التضخم، حيث يؤثر إيجابيا على الأسعار الإجمالية بشكل مباشر على المدى البعيد والقريب. ويعزى ذلك إلى أن الاقتصاد يعتمد على النفط ويتسم بتنوع اقتصادي أقل، حيث يعتمد على استيراد معظم السلع الاستهلاكية والصناعية من دول أخرى لتلبية الطلب المحلي، لذلك فإن التغيرات في أسعار النفط التي تؤثر على اقتصادات الدول الأجنبية المستوردة للنفط، تؤثر

على اقتصاد الدول المنتجة للنفط بشكل مباشر (Mukhtarov, et, al, 2019)، واتفقت مع هذه النتيجة، دراسة أعدت على الجزائر، بغرض تبيان أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر، حيث أقرت بوجود علاقة طردية بين أسعار النفط ومعدل التضخم في الأجلين الطويل والقصير (لموتي، 2023)، كذلك أشارت نتائج دراسة على نيجيريا باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة 1999-2018 إلى أن ارتفاع أسعار النفط يميل إلى توليد ضغوط تضخمية في البلاد، حيث ينجم عن ارتفاع أسعار النفط زيادة تدفق عائدات النفط، ومن ثم زيادة إيرادات الحكومة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادات كبيرة في الإنفاق الحكومي وارتفاع الضغوط التضخمية في البلاد، وبالمثل يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة المعروض النقدي مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم بنفس القدر ومع الإلغاء الأخير لدعم الوقود زاد تفاقم الضغوط التضخمية في البلاد (Sani, et, al, 2020)، ولم تحتج عن النتائج سالفة الذكر، حيث لاحظت دراسة أجريت على الاقتصاد الليبي، وجود أدلة كافية لعلاقة موجبة الأثر بين أسعار النفط ومعدل التضخم في الأجلين الطويل والقصير (التلاوي، 2024) ودعمت جزئياً هذه النتيجة، نتائج دراسة لاحقة أعدت هي الأخرى على الاقتصاد الليبي، سعت لقياس أثر تقلبات أسعار النفط على مستوى التضخم المحلي في ليبيا خلال الفترة (1975-2021)، حيث أسفرت نتائجها عن وجود أثر موجب طويل الأجل لتقلبات أسعار النفط على مستوى التضخم المحلي (الحويج، 2025). في حين بينت دراسة ثالثة على الاقتصاد الليبي بأن استجابة معدل التضخم لصدمة أسعار النفط معدومة في الأجل القصير وموجبة في الأجل الطويل (عبد الله، 2025). لكن لم تفصح نتائج دراسة حديثة على الاقتصاد الليبي أعدها (الحويج، 2024) عن وجود أثر مستمر وأن العلاقة في بعض الظروف خاصة في فترات الركود تكون سلبية، كذلك ذهبت دراسة أعدت على الاقتصاد العراقي إلى القول بأن ارتفاع أسعار النفط كان له تأثير محدود في التضخم الأساسي على المدى الطويل، مما يدعم نجاح الاستراتيجية التي وضعها صناع السياسة النقدية في العراق للمحافظة على معدلات تضخم مقبولة وتأمين بيئة منخفضة للتضخم نسبياً (شويطي، ومحمد، 2021). وهو ما أكدت عليه دراسة لاحقة عن الاقتصاد العراقي، حيث كشفت نتائج التحليل عن علاقة عكسية واضحة بين التضخم وعائدات النفط، وأن زيادة عائدات النفط بنسبة 1% يقابلها انخفاض ملحوظ بمقدار 4.184 وحدة تقريباً في التضخم (Slow, 2024)، بينما توصلت نتائج دراستين على الاقتصاد الجزائري إلى غياب العلاقة بين أسعار النفط والتضخم في الأجل الطويل كون سياسات البنك المركزي تحاول التحكم في إبقاء مستويات التضخم منخفضة ومقبولة (مراد، وإلباس، 2016، عمرون، وسمايلي، 2022).

وتناولت في ذات الإطار، بعض الدراسات مسألة التغيرات غير المتكافئة لتغيرات أسعار النفط على التضخم، ومن بين هذه الدراسات، دراسة حاولت استجلاء أثر صدمات أسعار النفط على التضخم في نيجيريا باستخدام بيانات ربع سنوية غطت الفترة من الربع الأول عام 1999 إلى الربع الرابع من عام 2018، وأظهرت نتائجها أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى زيادة مؤشرات التضخم الرئيسية والأساسية والغذائية، ومع ذلك فإن انخفاض أسعار النفط أدى إلى انخفاض التكلفة الحدية للإنتاج، مما أسفر عن اعتدال التضخم المحلي، غير أن التضخم الأساسي يميل إلى الاستجابة لارتفاع أسعار النفط بشكل أكبر من انخفاضها (Bawa, et, al, 2020). كما أفادت نتائج دراسة غطت الفترة من الربع الأول من عام 2000 إلى الربع الأول من عام 2021 وهدفت إلى بحث أثر أسعار النفط على التضخم ومؤشراته الفرعية في مختلف قطاعات الاقتصاد الليبي، بأن تغيرات أسعار النفط لها تأثير غير متماثل على التضخم، ومؤشر أسعار الطاقة، ومؤشر أسعار الغذاء، ومؤشر أسعار المستهلك الأساسي، ومؤشر أسعار المستهلك في قطاع النقل، وبالتحديد يميل ارتفاع أسعار النفط إلى مؤشر أسعار المستهلك الرئيسي، أو التضخم، وكافة مؤشراته الفرعية في مختلف القطاعات الاقتصادية، في كل من المدى القصير وال المدى الطويل، ويميل انخفاض أسعار النفط في المدى القصير إلى خفض مؤشر أسعار الطاقة ولكنه يزيد من التضخم ومؤشر أسعار المستهلك في قطاع النقل (Anyars & Adabor, 2023). في حين أسفرت نتائج دراسة على الجزائر سعت لاختبار العلاقة بين أسعار النفط والتضخم خلال الفترة الممتدة من فبراير 1994 إلى جانفي 2022، عن عدم تحقق امتثال الصدمات الموجبة والسالبة لأسعار النفط اتجاه التضخم في الأجل الطويل وأن هذه الصدمات اقتصرَت على الأجل القصير فقط، حيث اتضح بأن سلوك الصدمات الموجبة لأسعار النفط تؤدي إلى تراجع معدل التضخم، أما الصدمات السالبة فتؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم (كمال، 2022). وعززت هذه النتيجة دراسة أخرى على الجزائر غطت الفترة 1970-2017، حيث بينت نتائج التقدير الإحصائي بأن الصدمات الموجبة لأسعار النفط تقضي إلى انخفاض في معدلات التضخم، بينما يترتب عن الصدمات السالبة لأسعار النفط انخفاض في معدلات التضخم، ويعزى ذلك إلى الاعتماد الكلي للجزائر على الصادرات النفطية في تمويل ميزانيتها، لذلك فإن أي صدمة نفطية قد تؤدي إلى تراجع مستويات الأجور وتدهور القوة الشرائية، وبالتالي ارتفاع الأسعار (جمال، ومحمد، 2019). وهو ما برهنت عليه أيضاً دراسة هي الأخرى أجريت على الجزائر حيث أظهرت النتائج وجود تأثيرات غير متماثلة لأسعار النفط على معدل التضخم في الأجلين الطويل والقصير وأن التضخم كان أكثر استجابة للتغيرات السالبة لأسعار النفط من التغيرات الموجبة، ويعزى ذلك للدعم الكبير للطاقة (عبد الرزاق، 2023). كذلك كشفت دراسة أعدت أيضاً على الاقتصاد الجزائري أن مستوى الأسعار يستجيب استجابة معنوية لصدمة أسعار النفط أي أن سعر النفط يسبب التضخم في الجزائر (سليمة، وفاطمة، 2020). وهو ما أيدته النتائج التي خلصت إليها دراسة هدفت لتحليل العلاقة الدينامية بين صدمات أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية في الاقتصاد الإيراني، حيث أظهرت نتائج التحليل أن صدمات أسعار النفط الإيجابية والسلبية تؤدي زيادة التضخم بشكل ملحوظ (Farzanegan & Markwardt, 2008)، أما نتائج دراسة "زريقة، وفطيمة"، فقد أشارت إلى أن ارتفاع النفط في الجزائر يكون لها أثراً مباشراً سلبياً على الأسعار المحلية، فقط في الأجل القصير لأن الاحتياطات الأجنبية ستزداد مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة وبالتالي تراجع التضخم، بالإضافة إلى أن المداخل ستعزز من قوة الدولة في دعم الأسعار أكثر مما يرفع القدرة الشرائية (زريقة، وفطيمة، 2022).

وعلى نطاق أوسع قدمت نتائج التحليل القياسي لدراسة أجريت على عينة مكونة من عشر دول من أكبر الدول المستوردة والمصدرة للنفط وهي: روسيا، كندا، النرويج، البرازيل، المكسيك، الصين، الولايات المتحدة، كوريا، ألمانيا، هولندا، بهدف تحليل أسعار النفط على التضخم القطاعي، باستخدام بيانات شهرية تغطي الفترة من يوليو عام 2009 إلى فبراير من عام 2021، أدلة على أن تأثير أسعار النفط على التضخم يميل إلى التغير باختلاف القطاعات والدول، وأن تأثير أسعار النفط على التضخم إيجابي بشكل عام فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة التضخم في معظم القطاعات، مع ذلك فإن انخفاض سعر النفط له تأثير ضعيف على التضخم، وأنه من المرجح أن تؤثر الآثار التضخمية لتقلبات أسعار النفط على قطاع الطاقة، مثل النقل والمعدات باعتبارها الأكثر اعتماداً على النفط، وأن أسعار النفط تؤثر على جميع الدول، ولكن هذا التأثير يكون أقوى في الدول المستوردة للنفط منه في الدول المصدرة، علاوة على ذلك تعد الصين الدولة الأكثر حساسية لمستوى أسعار النفط (Salem, et, al, 2024). في حين صرحت نتائج دراسة أعدت على عينة مكونة من أربع دول منتجة للنفط، ضمت كل من الجزائر وأنغولا، وليبيا ونيجيريا، بهدف استقصاء الآثار غير المتناظرة لتغيرات أسعار النفط على التضخم في هذه الدول، بأن كلا التعغيرين الإيجابي والسلبي يؤثران إيجابياً على التضخم في كافة الدول محل الدراسة، أي أن التضخم يرتفع بارتفاع أسعار النفط وينخفض بانخفاضها (Bala & Chin, 2018)، بينما أشارت نتائج دراسة حولت تفسير العلاقة بين أسعار النفط والتضخم في دول مجموعة السبع المعروفة بـ (G-7) والتي تضم كل من (كندا، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، اليابان، وبريطانيا، والولايات المتحدة) إلى أن صدمة أسعار النفط سيكون لها تأثير أقل على التضخم خلال الفترة الزمنية التي تصنف فيها الدولة على أنها مستقلة عن النفط مقارنة بكونها معتمدة عليه (Almgren & Holmberg, 2022). كما توصلت نتائج دراسة استهدفت التعرف على تأثيرات

تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 1981-2017، باستخدام بيانات طويلة غير متماثلة لعينة مكونة من 23 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن زيادة التقلبات في أسعار النفط تؤدي إلى زيادة التضخم، وأن التأثير غير متماثل، حيث إن صدمات أسعار النفط الإيجابية ذات تأثير أكبر من التأثيرات السلبية، وأن الصدمات في أسعار النفط تؤدي إلى تأثير موجب متصاعد باستمرار في مستوى التضخم، وقد يرجع ذلك لانتهاج دول المنطقة سياسات نقدية ضعيفة (السيد، 2020). وفي دراسة أجريت على 72 اقتصادا متقدما وناميا خلال الفترة من 1970 إلى 2015، باستخدام بيانات غير متوازنة، وجدت أن زيادة بنسبة 10% في أسعار النفط في الأسواق الدولية، تزيد في المتوسط التضخم المحلي بنحو 0.4% عند حدوثها، غير أن هذا الأثر يختفي بعد عامين، ويكون متقاربا بين الاقتصادات المتقدمة والنامية، كما وجدت أن هذا الأثر غير متماثل حيث يكون لصدمات أسعار النفط الإيجابية تأثير أكبر من الصدمات السلبية. ومع ذلك فقد انخفض أثر صدمات أسعار النفط بمرور الوقت، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى تحسن إدارة السياسة النقدية، وأن حصة قطاع النقل في سلة مؤشر أسعار المستهلك ودعم الطاقة هما العاملان الأكثر تأثيرا في تفسير التباينات بين الدول في آثار صدمات أسعار النفط خلال هذه الفترة (Choi, et, al, 2017).

1.2. التحليل النقدي للدراسات السابقة والفجوة البحثية للدراسة:

يتبين من خلال استعراض ما تقدم من الأبحاث السابقة، التي تم عرضها، وجود تضارب وتناقض بين النتائج التي خلصت إليها تلك الأبحاث والدراسات التي طبقت على أنظمة اقتصادية ودول ريعية وغير ريعية تختلف من حيث درجة التقدم، وغطت فترات زمنية وعدة مواقع جغرافية مختلفة، حيث توصل بعضها إلى وجود أثر موجب لأسعار النفط في الأسواق الدولية على مستوى الأسعار المحلية، غير أن بعضها الآخر توصل إلى وجود أثر سالب، في حين نفى وجود أي أثر، وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية، وأن معظم تلك الدراسات لم تقدم مبررات يدعم نتائجها المخالفة للنظرية الاقتصادية، مما يدل على أن هذه العلاقة لا تزال موضع للنقاش والبحث والقياس، لذلك تعد الدراسة الحالية إتماما للدراسات السابقة التي أسهمت في إلقاء المزيد من الضوء على أهمية دراسة وتوضيح أثر صدمات أسعار النفط على مستوى الأسعار المحلية، وتم الاطلاع عليها والاستفادة منها في انتقاء المتغيرات الاقتصادية لصياغة وبناء النموذج القياسي للدراسة الحالية.

ورغم أهمية الدراسات السابقة، وبالأخص الدراسات التي تناولت الاقتصاد الليبي وتم الاطلاع والإشارة إليها أعلاه فإن الدراسة الحالية تختلف نسبيا عن تلك الدراسات السابقة خاصة تلك الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الليبي في عدة نواحي، أبرزها: أنها تتناول فترة زمنية أطول وأحدث نسبيا وفقا لآخر البيانات المتاحة، إضافة إلى أنها تستخدم اختبارات إحصائية وأساليب قياسية حديثة لقياس أثر وتحديد طبيعة التغيرات في أسعار النفط على المستوى الأسعار المحلية من خلال صياغة نموذج قياسي للوصول إلى نتائج وأدلة قياسية أكثر دقة ومنطقية.

3. تطور أسعار النفط في الأسواق الدولية واتجاه معدل التضخم في الاقتصاد الليبي.

شهدت أسعار النفط تقلبات عديدة منذ الصدمة الأولى التي حدثت مع بداية السبعينيات من القرن الماضي عقب حظر النفط العربي عام 1973، خلال حرب أكتوبر، حيث ارتفعت أسعار النفط بأكثر من 3 أضعاف لتصل إلى نحو 12 دولارا للبرميل عام 1974 وتبلغ عام 1979 إلى 22 دولار للبرميل، وتصل ذروتها نهاية عام 1980 عند حاجز 37.4 دولار للبرميل، بسبب اندلاع الحرب بين العراق وإيران، مما أفقد السوق ما يقارب مليون برميل يوميا، ونتيجة سوء إدارة أوبك وما نجم عنها من اختلال في التوازن بين العرض والطلب، بدأت أسعار النفط في التراجع، حيث انخفضت بشكل كبير خلال الفترة 1982-1985 واستمرت في الهبوط لتصل الأسعار إلى أدنى مستوى لها في عام 1986 عند 14 دولار للبرميل، لتتذبذب الأسعار حول 18 دولار للبرميل في الفترة ما بين 1987-1989، تزامن مع هذه التقلبات في أسعار النفط بالأسواق الدولية، تذبذب في معدل التضخم في الاقتصاد الليبي، حيث يلاحظ أن معدل التضخم في بداية الفترة ارتفع من نحو 9.8% عام 1980 ليصل إلى 12.5% عام 1984، لتسجل معدلات التضخم تراجع وتبلغ 1.3% في عام 1989، وذلك على الرغم من استمرار تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولي، بالإضافة إلى السياسة التقشفية التي اتبعتها الحكومة الليبية في تلك الفترة، وقد يعزى التراجع الذي سجلته معدلات التضخم خلال الفترة 1985-1989 إلى النهج الذي اتبعته الحكومة الليبية في تلك الفترة والذي تمثل في التزام واستمرار الدولة في توفير السلع الأساسية بالسعر المدعوم، بالإضافة إلى دعم المحروقات، فضلا عن تدني الضرائب والرسوم الجمركية، علاوة على استقرار سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية.

وفي الربع الأخير من عام 1990 قفزت أسعار النفط لتصل إلى 23 دولارا للبرميل نتيجة لغزو العراق للكويت، لتتأرجح أسعار النفط حول 20 دولار للبرميل خلال النصف الأول من عقد التسعينيات، وتصل أدنى مستوى لها عام 1998 متأثرا بتداعيات أزمة دول جنوب شرق آسيا، مسجلة نحو 12.8 دولار، ومع بؤس الانتعاش الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا وأوروبا، بدأت الأسعار في التحسن تدريجيا بنهاية الربع الأول من عام 1999، ونتيجة للمساوئ والتشوهات التي بدأت تظهر في الاقتصاد الليبي، جراء النهج الاشتراكي التي انتهجته الحكومة الليبية منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، بالإضافة إلى ما انجر عن تجميد الأرصدة الليبية في الخارج مع بداية عقد التسعينيات من تداعيات سلبية على الاقتصاد، اتخذت الحكومة آنذاك حزمة من الإجراءات والتدابير، لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية، عبر تطبيق برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلي، إذ ارتكز البرنامج على الانتقال بالاقتصاد الليبي من الاقتصاد الاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط المركزي إلى اقتصاد حر يعتمد على آليات السوق، وخصخصة بعض مشاريع ومؤسسات القطاع العام، مما أسفر عن هذه الإجراءات ارتفاع معدل التضخم من 8.6% عام 1990 إلى 11.7% عام 1991 ليصل إلى 14.7% عام 1994، لتشهد بعد ذلك معدلات التضخم تذبذبا بين الصعود والهبوط إلى أن بلغت أدنى معدل لها عام 1999 بنحو 1.5%.

وحققت معدلات التضخم خلال الفترة ما بين 2000-2004 تغيرات سلبية، بفعل التحسن التدريجي الذي انعكس على الاقتصاد الوطني نتيجة تحسن السياسة الخارجية وما نتج عنها من فك التجميد عن الأرصدة الليبية في الخارج، والتحسين الذي طرأ على أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث ارتفعت من نحو 29 دولار للبرميل عام 2000 إلى 38.3 دولار للبرميل عام 2004، لتواصل ارتفاعها وتبلغ حوالي 97 دولارا للبرميل عام 2008، وواصلت أسعار النفط مسارها التصاعدي حيث بلغ 79.5 دولار للبرميل عام 2010، كما ارتفعت معدلات التضخم في ليبيا خلال نفس الفترة من حوالي 2.6% عام 2005 ليصل إلى نحو 10.4% عام 2008، ليسجل تباطؤ ويستقر عند 2.4% في العامين 2009 و2010. ونتيجة للاضطرابات السياسية التي اجتاحت عددا من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي كان من بينها ليبيا مع بداية عام 2011، وبسبب الاعتقاد بعدم إمكانية ضمان أمن الإمدادات وحركة النفط، ارتفعت أسعار النفط لتجتاز عتبة 100 دولار للبرميل ليصل عام 2013 إلى 109 دولار تقريبا، لا سيما بعد حرمان أسواق النفط من النفط الليبي بسبب إغلاق الحقول النفطية فيها، وفرض المزيد من العقوبات على إيران، مما أبقى الأسعار فوق حاجز 100 دولار للبرميل، لتتدهور الأسعار بسرعة قياسية في منتصف عام 2014 حيث وصل سعر النفط إلى حوالي 98.97 دولار، وإلى 53 دولار عام 2015 و45.13 دولار للبرميل في عام 2016، لتبدأ أسواق النفط تتجه نحو استعادة توازنها في عام 2017 إذ بلغ سعر النفط 54.7 دولار للبرميل، ليرتفع ويصل إلى نحو 100 دولار عام 2022 بفعل الحرب الروسية على أوكرانيا، ثم تراجع عام 2025 وسجل 69 دولار للبرميل، وخلال هذه الفترة يلاحظ أن معدلات التضخم في ليبيا تراجعت من نحو 17.2% عام 2011 إلى 2.4% عام 2014،

ثم ارتفعت إلى أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة حيث سجلت عامي 2016 و 2017 نحو 25.9% و 25.8% على التوالي، ويعزى ذلك إلى تردي الوضع الأمني، وعدم الاستقرار السياسي، وما انجر عنه من تشكيل حكومات متناظرة في كل من طرابلس والبيضاء، مما أحدث انقسام في مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية، بالإضافة إلى تفشي الفساد وسوء إدارة الأموال العامة، ليزداد حجم الإنفاق العام بشكل غير مسبوق، تمثل أغلبه في بند المرتبات والأجور والمصروفات التشغيلية، وتم تمويل الشق الأعظم منها عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي والمصارف التجارية، ما أدى إلى ارتفاع الدين العام، وتراجع قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية، ثم أخذت معدلات التضخم في الانخفاض حيث سجل في السنوات الأخيرة نحو 13.6% و 4.6% و 1.8% في 2018 و 2022 و 2025 على التوالي.

جدول (1): يوضح أسعار النفط في الأسواق الدولية واتجاه معدلات التضخم في ليبيا للمدة (1980-2025)

السنوات	أسعار النفط في الأسواق الدولية	معدل التضخم %	السنوات	أسعار النفط في الأسواق الدولية	معدل التضخم %	السنوات	أسعار النفط في الأسواق الدولية	معدل التضخم %
1980	37.38	9.8	1996	20.64	11.3	2012	111.57	6.7
1981	36.67	9.8	1997	19.11	11.2	2013	108.56	2.6
1982	33.64	9.8	1998	12.76	5.0	2014	98.97	2.4
1983	30.4	10.6	1999	17.90	1.5	2015	53.03	9.8
1984	29.4	12.5	2000	28.66	2.91-	2016	45.13	25.9
1985	27.87	9.2	2001	24.46	9.51-	2017	54.71	25.8
1986	14.41	3.2	2002	24.99	9.52-	2018	71.34	13.6
1987	18.53	4.3	2003	28.85	2.13-	2019	64.30	2.2-
1988	14.91	3.1	2004	38.26	1.0	2020	41.96	1.4
1989	18.23	1.3	2005	54.57	2.6	2021	70.86	2.8
1990	23.76	8.6	2006	65.16	1.5	2022	100.39	4.6
1991	20.04	11.7	2007	72.44	6.2	2023	82.49	2.4
1992	19.32	9.0	2008	96.94	10.4	2024	80.52	2.1
1993	17.01	9.9	2009	61.74	2.4	2025	69.14	1.8
1994	15.86	14.70	2010	79.61	2.4			
1995	17.02	10.9	2011	111.26	17.2			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- الموقع الإلكتروني. https://www.macrotrends.net/2480/brent-crude-oil-prices-10-year-daily-chart#google_vignette، تاريخ وتوقيت النحول [2026/4/12، 9.23 ص].
- إدارة البحوث والإحصاء. النشرة الاقتصادية. مصرف ليبيا المركزي. طرابلس -ليبيا. سنوات متعددة.

4. اختبارات التحليل والقياس

يهدف هذا الجانب من الدراسة إلى قياس طبيعة أثر التغيرات في أسعار النفط على مستوى الأسعار المحلية، وذلك من خلال توصيف نموذج الدراسة، وتحديد متغيراتها، والأدوات والاختبارات الإحصائية والقياسية المستخدمة، وذلك وفق الآتي:

1.4. تحديد وصياغة النموذج القياسي

استناداً إلى ما تم تناوله في الدراسات السابقة- كدراسة (عمر، وسماعلي، 2022، البهواش، 2025، سليمة، وفاطمة، 2020، جمال، ومحمد، 2019، عبد الرزاق، 2023، 2025، Zaghdoudi, 2018، Bala& Chin) التي عالجت موضوع الدراسة، ونوقشت أبرز نتائجها في هذه الدراسة، تم تحديد المتغيرات والمؤشرات التي سيشتمل عليها نموذج الدراسة وهي: معدل التضخم (Inf)، وسعر النفط في الأسواق الدولية (Oilp)، معدل النمو في السيولة النقدية بمعناه الواسع (DM₂)، وعليه يمكن صياغة نموذج الدراسة وفقاً للصورة التالية:

$$Inf = F(Oilp, DM_2) \dots \dots 1$$

$$Inf = \alpha_0 + \alpha_1 Oilp + \alpha_2 DM_2 + \varepsilon \dots \dots 2$$

حيث: تشير $\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2$ تشير إلى معاملات النموذج، ε : تشير إلى معدل الخطأ.

2.4. تقدير النموذج القياسي

عبر استخدام الأدوات الإحصائية وأساليب القياس الاقتصادي، سيتم تقدير نموذج الدراسة وفقاً للخطوات التالية:

1.2.4. اختبارات السكون للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة "Unit Root Tests"

يستعرض الجدول (2) رتب استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الواردة في نموذج الدراسة، وذلك وفقاً لنتائج اختبار فيليبس وبيرون (Phillips-Perron Test)، والتي أظهرت نتائج أن السلسلة الزمنية لمتغير معدل النمو في السيولة النقدية بالمعنى الواسع، استقرت في صيغتها الأصلية، وأن السلاسل الزمنية لباقي المتغيرات قيد الدراسة قد استقرت بعد أخذ الفروق الأولى لها، مما يحقق متطلبات إجراء اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة "ARDL".

جدول (2): يوضح ملخصاً لنتائج اختبارات جذر الوحدة “ Unit Root Tests”					Variables Variables
Orderof Integration	Phillips-Perron Test (P.P- T)				
	المتغير في الفرق الأول (I ₁)		المتغير في صورته الأصلية (I ₀)		
	Constant & Trend	Constant	Constant & Trend	Constant	
(I ₁)	-5.846916 (-3.523623)	-5.834509 (-2.93500)	-2.68830 (3.518090)	-2.670289 (-2.93140)	Inf
(I ₁)	-6.620442 (-3.51552)	-6.713628 (-2.929734)	-2.525662 (-3.513075)	-1.578561 (-2.92814)	Oil
(I ₀)	-----	-----	-5.457416 (-3.51307)	-5.233215 (-2.92814)	Dm ₂

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews.13.
*ملاحظة: الأرقام بين الأقواس تمثل القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

2.2.4. تحديد فجوة التباطؤ المثلى "Lag Order Selection Criteria"

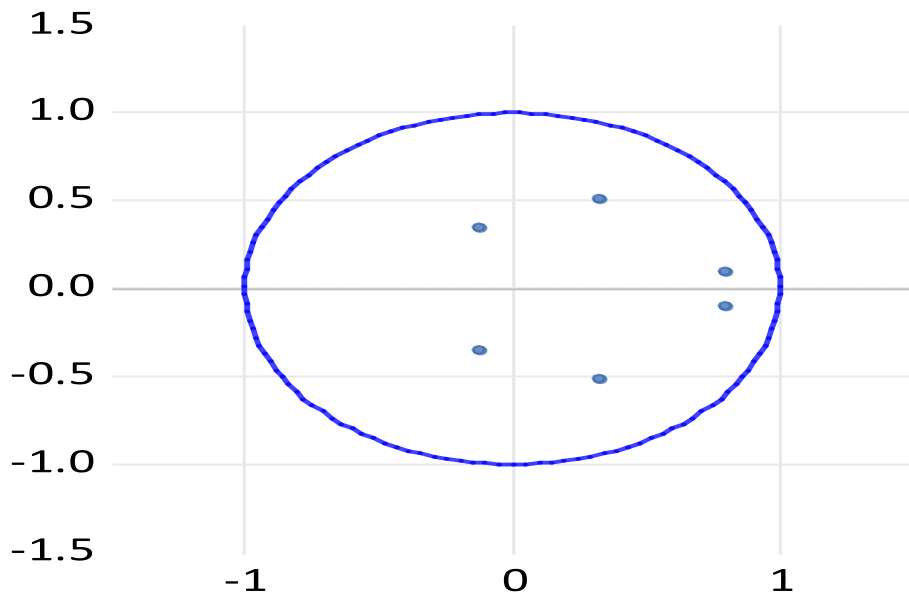
نظراً لشدة حساسية منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة "ARDL" تجاه تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء لمتغيرات النموذج محل الدراسة، فإنه يستلزم قبل تقدير نموذج الدراسة، تحديد فترة التباطؤ الموزعة للسلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة، من خلال مقياس فترات الإبطاء المثلى، والمتمثلة في معيار معلومة "AIC"، معيار معلومة "LM"، معيار معلومة "SC"، ومعيار معلومة "H-Q"، إضافة إلى معيار معلومة "FPE"، وتم في هذا الخصوص إجراء اختبار "VAR Lag Order Selection Criteria"، التي أظهرت نتائجها المبينة في الجدول (3) بأن أغلب المعايير الإحصائية حددت فترة الإبطاء الزمني الثالث (Lag=3) كأفضل فترة للنموذج قيد الدراسة.

جدول (3): يوضح ملخصاً لنتائج اختبار تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني وفقاً لتحليل "VAR"						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Test/ Lag
14.95592	15.03455	14.91043	599.9372	AN	-310.1190	0
13.26927	13.58377*	13.08729	97.06676	85.56489	-262.8332	1
13.23922	13.78959	12.92076	82.80935	20.82882	-2503359	2
13.20075*	13.98700	12.74581*	70.81906*	19.31263*	237.6620	3
13.50381	14.52593	12.91238	86.63656	7.597851	-232.1601	4

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews.13.

وللتحقق من مدى اتساق فترة الإبطاء الثالثة لمتغيرات نموذج الدراسة، تم باستخدام اختبار "Inverse Roots Of AR Characteristic Polynomial" رسم الجذور المعكوسة لدالة متعددة الحدود المميزة للانحدار الذاتي، والذي أظهر بأن كل الجذور وعددها (6) واقعة داخل الدائرة الواحدة، وأن جميع المعاملات قيمها المطلقة أصغر من الواحد، وهو ما يدعم صلاحية النموذج ويحقق شرط الاستقرار، نتيجة اعتماد فجوة الإبطاء المثلى عند فترة الإبطاء الثالثة.

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



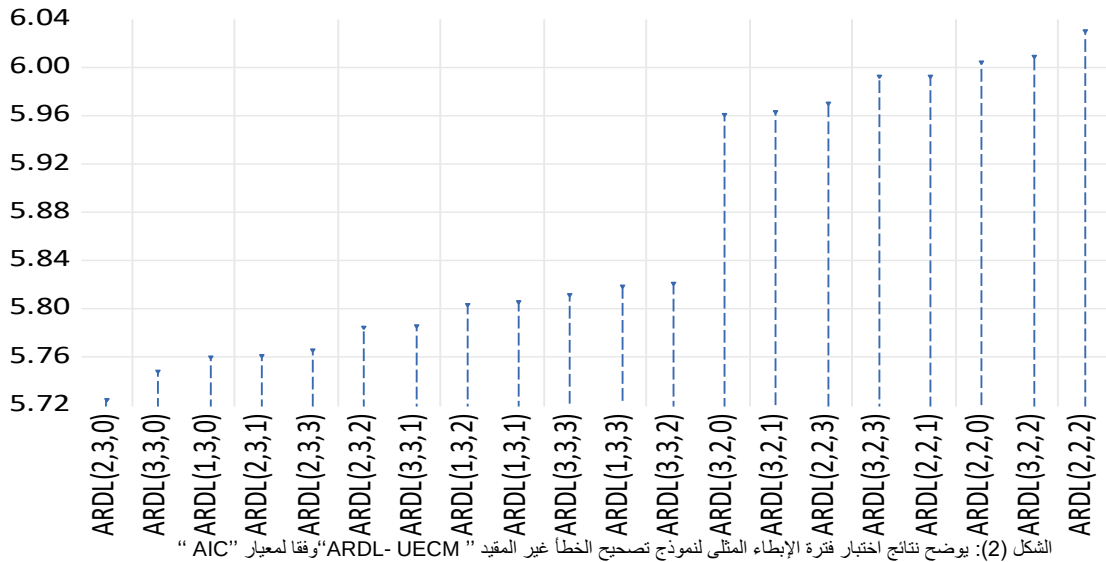
الشكل (1): الجذور المعكوسة لدالة متعددة الحدود المميزة للانحدار الذاتي من الرتبة الأولى لبيانات النموذج

المصدر: مخرجات برمجة Eviews.13.

3.2.3. تقدير اختبار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد "ARDL-UECM"

تم في هذا الإطار تقدير نموذج الدراسة باستخدام اختبار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد "ARDL-UECM". وبالاعتماد على معيار "AIC"، أظهرت نتائجها المبينة في الشكل (2) أن فترة الإبطاء الزمني المثلى للنموذج قيد الدراسة هي: فترتين إبطاء لمتغير "INF"، وثلاث فترات إبطاء لمتغير "Oil"، ولا شيء لمتغير "Dm₂".

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الشكل (2): يوضح نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد "ARDL-UECM" وفقاً لمعيار "AIC".

المصدر: مخرجات برمجة Eviews.13.

4.2.4. اختبارات قياس جودة النموذج إحصائياً "Residuals Diagnostic Tests"

إتماماً لخطوات التحليل ودراسة علاقات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، ثمة عدة اختبارات يتحتم إجرائها قبل تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل، للتحقق من أن النموذج مستوفٍ لعدد من المعايير القياسية الخاصة بحد الخطأ وخالي من أية مشاكل قياسية، من أبرز هذه الاختبارات: اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي "Autocorrelation"، إضافة إلى اختبار عدم ثبات التباين "Heteroskedasticity Test"، فضلاً عن اختبار التوزيع الطبيعي "Normal distribution test". وإجراء كافة الاختبارات المذكورة، تم الحصول على النتائج الظاهرة في الجدول (4)، وبذلك يتضح بأن النموذج مستوفٍ للمعايير الإحصائية الخاصة بحد الخطأ، وأنه خالي من أية مشاكل قياسية.

جدول (4): يوضح ملخصاً لنتائج اختبارات سلسلة البواقي "Residuals Diagnostic Tests".

Residuals Diagnostic Tests	F- test	Probability
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.455075	0.6383
Heteroskedasticity Test: ARCH	0.222421	0.6398
Jarque –Bera	0.200818	0.904467

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews.13.

5.2.4. اختبار التكامل المشترك عبر نهج اختبار الحدود "Bounds Testing Approach"

تم في هذا السياق إجراء اختبار الحدود "Bounds Test" المعتمد على تحليل "PSS F-Test"، بغية التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل من دعمها بين المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) "Inf" -كمتغير تابع، وأسعار النفط "Oilp" و متغير معدل النمو في السيولة النقدية بمعناه الواسع "Dm₂" -كمتغيرات تفسيرية، وبتقدير إحصائية فيشر "F-statistic" ومقارنتها بالحدود العليا والدنيا عند مستويات المعنوية الإحصائية المختلفة، يتضح من الجدول (5) بأن قيمة إحصائية "F" المحسوبة ظهرت أكبر من الحدود الجدولية الحرجة المقابلة لها عند عموم مستويات المعنوية الإحصائية، مما يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغير أسعار النفط ومعدل النمو في السيولة النقدية بمعناه الواسع، ومستوى الأسعار المحلية.

جدول (5): يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك "F- Bounds Test".

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test				
Test statistic	Value	Signif	I(0)-	I(1)
Asymptotic: n=100				
F-statistic	11.379	%1	4.770	5.855
K	3	%5	3.435	4.260
		%10	2.835	3.585

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews.13.

6.2.4. تقدير العلاقة في الأجل الطويل "Estimation The Long Run Relationship"

بناءً على نتائج اختبارات "F- Bounds Test" الواردة في الجدول (5) تم تقدير العلاقة في الأجل الطويل وفق اختبار "ARDL" بين المتغير التابع "Inf" والمتغيرات التفسيرية "Oilp; & Dm₂"، وتم الحصول على النتائج المبينة في الجدول (6)، حيث يتبين من النتائج الظاهرة في الجدول وجود علاقة ذات أثر طردي ضعيف وغير مقبول من الناحية الإحصائية بين المستوى العام للأسعار المحلية وأسعار النفط، مما يلح إلى سياسات دعم السلع الأساسية والمحروقات التي انتهجها الحكومة الليبية لعقود طويلة وفرت حماية للمستهلك بشكل إيجابي من صدمات أسعار النفط للرفع من القدرة الشرائية للمواطن وفرت حماية للمستهلك بشكل إيجابي من صدمات أسعار النفط العالمية، بالإضافة إلى استقرار سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية لفترة زمنية طويلة، وانخفاض الضرائب والرسوم الجمركية بالأخص على السلع الغذائية، كما أظهرت النتائج أيضاً وجود علاقة طردية متوسطة التأثير وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية لا تتجاوز 1% تربط بين معدل النمو في السيولة النقدية بمعناه الواسع والمستوى العام للأسعار المحلية، مما يشير إلى أن تغير سلوك معدل النمو في السيولة النقدية بنسبة 1% ستؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار المحلية في نفس الاتجاه بنسبة 43% تقريباً.

جدول (6): يوضح نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل "Estimation The Long Run Relationship"

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prop
Oilp(-1)	0.013156	0.055365	0.237620	0.8134
Dm ₂	42.67439	16.36805	2.607176	0.0128
C	1.740078	2.945871	0.590684	0.5581

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews.13.

7.2.4. تقدير العلاقة في الأجل القصير "Short-term relationship assessment"

باستخدام اختبار نموذج تصحيح الخطأ "ARDL Error Correction Model" تم تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير، والحصول على النتائج الواردة في الجدول (7) والتي أتضح من خلالها ما يلي:

- ظهر معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ "Etc-1" ذات إشارة سالبة ومعنوي من الناحية الإحصائية، ويكشف عن سرعة عودة مستوى الأسعار المحلية نحو قيمتها التوازنية في الأجل الطويل، حيث تقدر نسبة تصحيح اختلال التوازن بنحو 45% في كل فترة زمنية من الفترة "t-1" والتي تعتبر معامل تعديل جيدة، وأنه عندما ينحرف مؤشر مستوى الأسعار المحلية خلال الفترة قصيرة الأجل "t-1" عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، فإن سرعة التعديل تعادل نحو 45% من هذا الاختلال في الفترة الزمنية "t" إلى أن يعود إلى التوازن أي بعد نحو 24 شهرا.
- توجد علاقة ذات أثر سلبي ضعيف ومقبول من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية 1% في الأجل القصير مما يشير إلى أن المستوى العام للأسعار المحلية "Inf" للعام الحالي يتأثر عكسيا بالتغيرات التي حدثت في سلوك سعر النفط في العام السابق (Oilp (-1)) والعامين السابقين (Oilp (-2))، وأن التغيرات في أسعار النفط للعام السابق والعامين السابقين بنسبة 1% ترتب عنها تراجع في المستوى العام للأسعار المحلية بنسبة 19% و 18.6% على التوالي.
- كما كشف التقدير بأن الفرق الأول والفرق الثاني مجتمعين لمتغير سعر النفط يؤثر سلبا على المستوى العام للأسعار المحلية في المدى القصير، وذات دلالة إحصائية وفق اختبار "Wald Test"، حيث ظهرت قيمة "P-Value" لإحصائية "F" المحسوبة تساوي 0.0096 وهي أصغر من 5% مما يشير إلى قدرة الفرق الأول والثاني مجتمعة لأسعار النفط على تفسير التغيرات التي تحدثت في سلوك متغير مستوى الأسعار المحلية في الأجل القصير.

جدول (7): يوضح نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
CointEq(-1)*	0.449792	0.639820	7.029951	0.0000
D(INF(-1))	0.208317	0.103244	2.017722	0.0507
D(OILP)	-0.015078	0.044059	-0.342226	0.7341
D(OILP(-1))	-0.193765	0.043510	-4.453308	0.0001
D(OILP(-2))	-0.186065	0.047396	-3.925787	0.0004
R-squared=0.653086				
Adjusted R-squared=0.616569				
Durbin-Watson stat=1.619174				
F-Statistic=17.88432				
Prob (F-Statistic)=0.000000				

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews.13

8.2.4. اختبار مدى سلامة تصميم النموذج المقدر "Ramsey - Reset"

أظهرت نتائج هذا الاختبار الظاهرة في الجدول (8) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية اختبار فيشر (T-F) = 2.925515 عند مستوى معنوية 0.0963 وهي أكبر من 5% مما يؤكد على أن البيانات المستخدمة في النموذج خالية من أي تغيرات هيكلية خلال الفترة قيد الدراسة، ويجزم بإمكانية قبول صيغة دالة النموذج لوصف العلاقة بين المتغيرات موضوع الدراسة عند مستوى معنوية 5%.

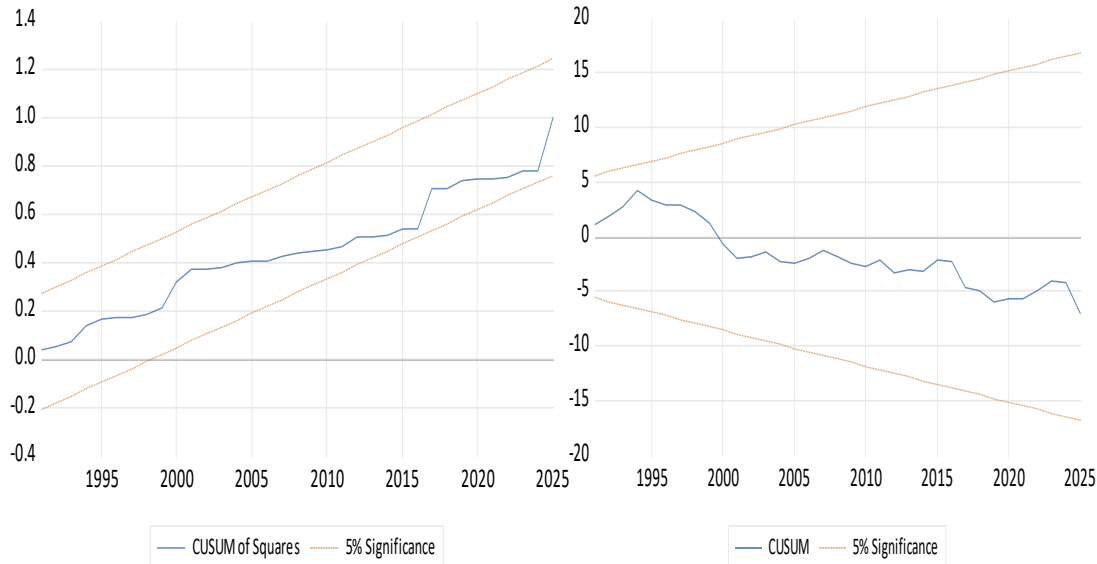
جدول (8): يوضح نتيجة اختبار ملائمة توصيف النموذج "Ramsey Reset test"

-	Value	DF	Probability
T-statistic	1.710414	34	0.0963
f-statistic	2.925515	(1,34)	0.0963
Likelihood ratio	3.549317	1	0.0596
F-test summary			
-	Sum of sq.	DF	Mean Squares
Test SSR	42.09561	1	42.09561
Restricted SSR	531.3259	35	15.18074
Un restricted SSR	489.2303	34	14.38913

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews.13

9.2.4. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج "Cusum, Cusum Of Squares Test"

تظهر نتيجة هذه الاختبارات في شكل منحنى لأخطاء النموذج المقدر داخل مجال حدود الثقة 5%، وبالتالي يمكن تقدير معاملات ثابتة للنموذج على طوال المدة الزمنية قيد الدراسة من دون الحاجة إلى تقسيمها إلى فترات بسيطة. ويوضح الشكل (3) نتيجة الاختبار التي أظهرت بأن منحنى الأخطاء للنموذج المقدر يتحرك داخل مجال حدود فترة الثقة.



الشكل (3): يوضح نتيجة اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الدراسة "Cusum, Cusum Of Squares"

المصدر: مخرجات برمجية Eviews.13

5. النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات يمكن إيجاز أبرزها فيما يلي:

1.5. النتائج:

- 1- يمكن استخلاص أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية:
- 1- أشارت نتائج التقدير في الأجل الطويل إلى وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغير أسعار النفط ومعدل النمو في السيولة النقدية بمعناه الواسع، ومستوى الأسعار المحلية.
- 2- أسفرت نتائج التقدير في الأجل الطويل عن وجود علاقة ذات أثر طردي ضعيف وغير مقبول من الناحية الإحصائية بين مستوى الأسعار المحلية وأسعار النفط.
- 3- كما أظهرت أيضا النتائج وجود علاقة طردية متوسطة التأثير وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية لا تتجاوز 1% تربط بين معدل النمو في السيولة النقدية بمعناه الواسع ومستوى الأسعار المحلية في الأجل الطويل.
- 4- أفادت النتائج بوجود علاقة ذات أثر سلبي ضعيف ومقبول من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية 1% في الأجل القصير بين مستوى الأسعار المحلية وأسعار النفط، وأن مستوى الأسعار المحلية "Inf" للعام الحالي يتأثر عكسيا بالتغيرات التي حدثت في سلوك سعر النفط في العام السابق ((Oilp (-1) والعامين السابقين ((Oilp (-2).

2.5. التوصيات:

- 1- في ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم بعض المقترحات في النقاط التالية:
- 1- التحوط من مخاطر التغيرات في أسعار النفط وأخذها في الاعتبار عند إعداد الميزانية العامة للدولة.
- 2- إنشاء صناديق سيادية تودع فيها العوائد والإيرادات النفطية وتوجيه استثماراتها في تمويل ودعم وتطوير قطاعات اقتصادية وإنشاء مشاريع إنتاجية (زراعية- صناعية- سياحية) للخروج من التبعية الاقتصادية للنفط وتنويع الاقتصاد الوطني لدعم السوق المحلي بالمنتجات المحلية وخفض فاتورة الواردات.

بيان تضارب المصالح: "يعلن المؤلفون عدم وجود أي تضارب في المصالح."
مساهمات المؤلفين: "قدّم جميع المؤلفين مساهمة جوهرية ومباشرة وفكرية في هذا العمل، ووافقوا على نشره."
التمويل: "لم يتلق هذا البحث أي تمويل خارجي."
بيان توافر البيانات: "لم تُستخدم أي بيانات لدعم هذه الدراسة."

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- (1) إدارة البحوث والإحصاء. النشرة الاقتصادية. مصرف ليبيا المركزي. طرابلس- ليبيا. سنوات متعددة.
- (2) إدارة البحوث والإحصاء. 2023. "التقرير السابع والستون"، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس- ليبيا، ص: 1-138.
- (3) البهواش، محمد رمضان. (2025). "تحليل ديناميكي لأثار تقلبات أسعار النفط العالمية على معدل التضخم في مصر: دراسة قياسية خلال الفترة 2010-2025". مجلة أفاق الطاقة. مج. 3. ع. 7. ص: 5-38.
- (4) البهواش، محمد رمضان. 2025. "أثر التقلبات في أسعار النفط العالمية على معدل التضخم في مصر دراسة تحليلية 1990-2019". مجلة الدراسات الاقتصادية- كلية السياسة والاقتصاد- جامعة السويس. ع. 2. ص: 295-340.
- (5) التلاوي، عبد الرزاق محمد. 2024. "اختبار التكامل المشترك بين أسعار النفط الخام ومعدل التضخم في ليبيا خلال الفترة 1985-2023". مجلة جامعة الزيتونة. ع. 52. ص: 121-133.

- (6) جمال، دقيش، ومحمد، جعفر هناء. 2019. " أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم: دراسة قياسية باستخدام نموذج Nardl ". مجلة الاستراتيجية والتنمية. مج. 9. ع. 3، ص: 114-134.
- (7) الحويج، حسين فرج. 2024. " تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والتضخم في الاقتصاد الليبي ". مجلة آفاق اقتصادية، 10 [1]. ص: 313-322.
- (8) الحويج، حسين فرج. 2024. " تقلبات أسعار النفط والركود التضخمي في ليبيا ". مجلة جامعة درنة للعلوم الانسانية والاجتماعية. مج. 2. ع. 4. ص: 670-656.
- (9) زريعة، موايسي، وفطيمة، دحماني. 2022. " انتقال أسعار النفط إلى التضخم في الجزائر (الأثر غير المتماثل): دراسة قياسية باستخدام نموذج Nardl للفترة (1990-2019) ". مجلة المؤسسة. مج. 1. ص: 193-202.
- (10) الزهراني، عبد الرحمن محمد. 2022. " أثر التغيرات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية - دراسة قياسية خلال الفترة الزمنية 1990-2020 ". المجلة العربية للنشر العلمي. مج. 2. ع. 47. ص: 116-140.
- (11) سليمة، لفضل، وفاطمة، دحماني. 2020. " أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري ". مجلة مجاميع المعرفة. مج. 6. ع. 2. ص: 294-311.
- (12) السيد، أشرف محمد. 2020. " تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. المجلة العلمية للبحوث التجارية. ع. 2. ص: 274-304.
- (13) شويطي، ببداء جبار، وحديد، خديجة عدنان. 2020. " أثر الصدمات في أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي والسياسات الاقتصادية - دراسة حالة العراق للفترة 2003-2016 ". مجلة العلوم الاقتصادية. مج. 16. ع. 63. ص: 179-199.
- (14) عبد الرزاق، مدوري. 2023. " العلاقة بين أسعار النفط والتضخم في الجزائر: مقارنة ARDL غير الخطية ". مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. مج. 25. ع. 1. ص: 41-79.
- (15) عبد الله، أحمد مجمود. 2025. " قياس أثر صدمة أسعار النفط على متغيرات مربع كالدر السحري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980-2020 باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR) ". مجلة الدراسات الاقتصادية-كلية الاقتصاد-جامعة سرت. مج. 8. ع. 1. ص: 1-20.
- (16) عمرو، وسام، وسمايلي، محمد. 2022. " أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) ". مجلة اقتصاد المال والأعمال. م. 6. ع. 3. ص: 21-49.
- (17) كمال، سي محمد. 2022. " علاقة أسعار النفط والتضخم في الجزائر ". مجلة اقتصادات شمال إفريقيا، مج. 18، ع. 30، ص: 63-74.
- (18) لموتي، محمد. 2023. " أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر - دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموسعة (ARDL) خلال الفترة 2000-2021 ". مجلة الأبحاث الاقتصادية. مج. 18. ع. 1. ص: 145-164.
- (19) مراد، صاولي، وإلباس، بومعروف. 2016. " اختبار علاقة التكامل المشترك بين أسعار النفط وسعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1975-2015 ". مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. مج. 29. ع. 2. ص: 185-203.
- (20) الموقع الإلكتروني. https://www.macrotrends.net/2480/brent-crude-oil-prices-10-year-daily-chart#google_vignette، تاريخ وتوقيت الدخول [2026/4/12، 9.23 ص].

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

- (1) Anyars, Suleman Ibrahim, Adabo,Opoku. 2023. " The impact of oil price changes on inflation and disaggregated inflation: Insights from Ghana". Research in Globalization, vol06, pp:1-12.
- (2) Bala, Umar & Chin, LEE.2018. " Asymmetric Impacts of Oil Price on Inflation: An Empirical Study of African OPEC Member Countries ". Enegies, Vol. 11.No. 3017. pp: 1-21.
- (3) Choi Sangyup, Davide Furceri, Prakash Loungani, Saurabh Mishra, Marcos Poplawski-Ribeiro.2017. "Oil Prices and Inflation Dynamics: Evidence from Advanced and Developing Economies". IMF Working Paper Research Department. International Monetary Fund, pp:1-55.
- (4) Kargi, Bilal.2014. "THE EFFECTS OF OIL PRICES ON INFLATION AND GROWTH". TIME SERIES ANALYSIS IN TURKISH ECONOMY FOR 1988:01- 2013:04 PERIOD. Int.J.Eco. Res.vol.5, No.2. pp:29-36.
- (5) Majuca, Ruperto Pagaura. 2000. "Assessing the Impact of Oil Prices on the Malaysian". Economy,The ASEAN+3 Macroeconomic Research Office (AMRO).pp1-25.
- (6) Malik, Afia.2016. "The Impact of Oil Price Changes on Inflation in Pakistan". International Journal of Energy Economics and Policy.6(4). pp: 727-737.
- (7) Mukhtarov, et al. 2019. "The Impact of Oil Prices on Inflation: The Case of Azerbaijan". International Journal of Energy Economics and Policy.9(4). pp:97-102.
- (8) Nguyen Thi Ngoc Trang, Tran Ngoc Tho, Dinh Thi Thu Hong. 2017. "The Impact of Oil Price on the Growth, Inflation".Unemployment and Budget Deficit of Vietnam. International Journal of Energy Economics and Policy. 7(3), pp:42-49.
- (9) Nigam, Vansh.2025. " Impact of Crude Oil Prices on Inflation in India". International Journal of Novel Research and Development. Volume 10. Issue 10. pp:652-667.
- (10) Sangyup Choi, Davide Furceri, Prakash Loungani, Saurabh Mishra, Marcos Poplawski-Ribeiro. 2017. " Oil Prices and Inflation Dynamics: Evidence from Advanced and Developing Economies". IMF Working Paper Research Department. International Monetary Fund. pp:1-55.
- (11) Sani Bawa, Ismaila S. Abdullahi, Danlami Tukur, Sani I. Barda, and Yusuf J. Adams.2020. " Asymmetric Impact of Oil Price on Inflation in Nigeria". CBN Journal of Applied Statistics Vol. 11 No. 2. pp: 85-113.
- (12) Slow, Jasim Ahmed. 2024. " Examining the Impact of Oil Revenue on Inflation Rates in Iraq from 1991 to 2020". J Bus Econo Stud. Vol.1. No.6. pp: 1-8.
- (13) Zaghdoudi, T. 2025. "Testing the Long-Run Relationship Between Oil Price and Inflation in Tunisia: A Fourier CUSUM Cointegration Test". Energy RESEARCH LETTERS. Vol. 6. Issue Early View. pp:1-7.
- (14) Ghaith N. Al-Eitan & Hussein Ali Al-Zeaud.2017. " Impact of Fluctuations in the Prices of Crude Oil on Inflation: Evidence from Jordanian Economy".International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences. Vol. 6, No. 1. Pp:134-145.

- (15) Khalid Ali Dyab Almajali. 2020. " *The Impact of Oil Prices on Inflation in Jordan: The Philips Curve Model*". Migration Letters. Volume: 20, No: 7, pp. 845-854.
- (16) Farzanegan, Mohammad Reza; Markwardt, Gunther. (2008). " *The effects of oil price shocks on the Iranian economy*". Dresden Discussion Paper Series in Economics. No. 15/08, Technische Universität Dresden, Fakultät Wirtschaftswissenschaften, Dresden. pp:1-41.

Changes in oil prices and their impact on local price levels in the Libyan economy

Dr. Sami Omar Sassi & Mr. Najm al-Din al-Fahim Saqr

Libyan Scientific Research Authority

College of Technical Engineering

Abstract

Keywords: Oil prices , domestic price level, Libyan economy, unit root tests.

Received 10 05 2026,
Accepted 09 07 2026,
Available online 11 07
2026

This study aimed to investigate the impact of oil price fluctuations on domestic prices and to explain the nature of this impact, particularly in light of the upward trend in domestic prices in recent years. The study adopted an inductive approach, reviewing and drawing conclusions from previous studies and research. It also employed a quantitative approach, utilizing modern econometric tests and methods, including unit root tests, distributed interval auto regression, and tests to measure the accuracy of the estimated model. The study concluded with several key findings, most notably that domestic prices are inversely affected by short-term changes in oil price behavior, but this effect diminishes in the long term. Conversely, the level of domestic prices is directly affected by long-term changes in the rate of growth of the money supply.